

Distr.: General
25 January 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٠٧ من جدول الأعمال

تقرير الأمين العام عن صندوق بناء السلام

صندوق بناء السلام

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي يغطي أنشطة صندوق بناء السلام خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٣/٢٨٢ الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً سنوياً عن عمليات الصندوق وأنشطته.

وفي عام ٢٠١٢، ركز الصندوق بصفة خاصة على آخر بلدين وضعا على جدول أعمال بناء السلام، وهما غينيا وليبيريا، وأجرى عمليات تخصيص سريعة في عدد من السياقات الانتقالية، بما يشمل الصومال، وليبيا، وميانمار، واليمن. وأجري تخصيص ثانٍ لدعم التقدم طويل الأجل في نيبال، في حين أجريت أعمال تحضيرية في عدد من البلدان الأخرى التي يتوقع إجراء تخصيصات فيها في عام ٢٠١٣، بما في ذلك قيرغيزستان وجنوب السودان. وزاد التركيز في استراتيجية الصندوق على دعم البلدان التي تبدي التزاماً ملحوظاً ببناء السلام. ويتخذ مكتب دعم بناء السلام تدابير، وهو يعمل استناداً إلى مجموعة متنامية من الدروس المستفادة،

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

010313 010313 13-21873 (A)



لزيادة دعمه المقدم إلى البلدان خلال المرحلة النظرية من تخطيط برامج بناء السلام، ولتعزيز دور لجان التوجيه المشتركة الوطنية. وقد حققت أنشطة الصندوق تحسنا في الأداء مقارنة بالسنة السابقة، وذلك باستخدام خطة الصندوق لإدارة الأداء كإطار.

ومن المشجع ملاحظة أن الجهات المانحة، استجابة منها للتحسن المستمر في أداء الصندوق، ساهمت بمبلغ ٨٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢، فيما يمثل ارتفاعا عن المبلغ الذي ساهمت به في عام ٢٠١١ والذي بلغ ٥٨,١ مليون دولار. ويشمل ذلك مبالغ من جهتين مانحتين جديدتين وعدد متزايد من المساهمين على صعيد متعدد السنوات.

أولا - مقدمة

١ - يقدم التقرير السنوي السادس عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ عملا بطلب الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٢٨٢. وسيكمل هذا التقرير بإصدار تقرير مرحلي سنوي أكثر تفصيلا عن الأنشطة المنفذة في إطار صندوق بناء السلام، يشترك في إنتاجه مكتب دعم بناء السلام ومكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويمكن الحصول على معلومات إضافية على الموقعين <http://www.unpbf.org> و <http://mptf.undp.org>.

ثانيا - الأداء العالمي والدروس المستفادة

ألف - الإنجازات الرئيسية

٢ - في عام ٢٠١٢، طبق صندوق بناء السلام استراتيجيته لتركيز الدعم على سياقين يحظيان بالأولوية، هما: أولا، البيئات التي تلي مباشرة انتهاء النزاعات أو التي تلي مباشرة انتهاء الأزمات السياسية التي يمكن للصندوق فيها تعزيز قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة السريعة لفرص بناء السلام؛ وثانيا، في البلدان التي تتسم بالتزام سياسي واضح إزاء بناء السلام والتي يمكن للصندوق فيها تقديم منح أطول أجلا دعما للملكية الوطنية وبناء المؤسسات. ويولي الصندوق الأولوية للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

٣ - وخلال عام ٢٠١٢، دعم صندوق بناء السلام عددا من البلدان التي شهدت أزمات مؤخرا واتجهت إلى تنفيذ عمليات أكثر شمولا لبناء السلام. وكما ترد التفاصيل في الفرع الثالث أدناه، فإن ذلك هو الوضع في كل من الصومال وليبيا وميانمار واليمن، في حين نفذت أعمال تحضيرية في الفلبين مع تسارع عملية السلام. وفي تلك الحالات، يستخدم الصندوق مرفق الاستجابة الفورية التابع له لتمكين قيادة الأمم المتحدة، بما يشمل المنسقين المقيمين والمبعوثين الخاصين ومستشاري الأمين العام والأفرقة القطرية للأمم المتحدة، من العمل على نحو مشترك مع النظراء الوطنيين لإيجاد زخم من أجل بناء السلام.

٤ - وفي عام ٢٠١٢، كانت هناك برامج أطول أجلا من برامج الصندوق، تنفذ من خلال مرفق بناء السلام والانتعاش، نشطة في أربعة بلدان مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، وهي بوروندي وسيراليون وغينيا وليبيريا، وخصص مبلغ آخر لنيبال. وقدم الدعم لبناء قدرات المؤسسات الوطنية في مجالات إصلاح قطاع الأمن والعدالة، وإعادة الإدماج الاجتماعي، وإدارة الأراضي، والعلاقات بين الأحزاب السياسية، في جملة أمور (انظر الفرع الثالث أدناه).

٥ - ونفذ عمل تحضيرى كبير فى عام ٢٠١٢، مما مهد السبيل لزيادة المخصصات فى عام ٢٠١٣. ونفذت أعمال تحضيرية فى قيرغيزستان خلال الجزء الأكبر من عام ٢٠١٢، مما أسفر عن صدور طلب مكتوب للحصول على الدعم من رئيس قيرغيزستان. وفى جنوب السودان، عملت بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان مع الحكومة لتحديد الأولويات فى مجال دعم بناء السلام تمشياً مع الولاية التى كلف بها مجلس الأمن بالبعثة. وفى النيجر، يستقصى صندوق بناء السلام سبل دعم جهود الحكومة، خاصة الجهود الرامية إلى بناء زخم من أجل عمليات بناء السلام الشاملة فى المنطقة غير المستقرة. وطلب عدد من البلدان التى استفادت فى عام ٢٠١٢ من المساعدة الفورية لما بعد الأزمات، من قبيل الصومال وميانمار واليمن، دعماً لآجال أطول. وأنا أتلقى بصورة متزايدة طلبات للحصول على الدعم على مستوى رؤساء الدول.

٦ - وفيما يتعلق بأداء فرادى الأنشطة، شكل عام ٢٠١٢ العام الثانى على التوالى الذى طبقت فيه خطة إدارة الأداء. ويرى مكتب دعم بناء السلام أن ٨٨ فى المائة تقريباً من المشاريع النشطة حالياً تحقق نواتجها فى الوقت المطلوب أو خلال أجل معقول، مما يمثل ارتفاعاً عن نسبة ٨٠ فى المائة فى عام ٢٠١١ (انظر الجزء الرابع أدناه).

مبادرة القدرات المدنية

٧ - تسعى مبادراتى من أجل القدرات المدنية فى أعقاب النزاعات إلى الارتقاء بمستوى فعالية الأمم المتحدة فى تقديم المساعدة من أجل بناء المؤسسات والتحول على الصعيد الوطنى. وفى هذه السنة، سعى الصندوق صراحة إلى بدء العمل بالمبادرة فى بلدين، هما كوت ديفوار وليبيا. ففي كوت ديفوار، حول مبلغ ٠,٥ مليون دولار إلى عملية الأمم المتحدة فى كوت ديفوار للمساعدة فى وضع استراتيجية لإصلاح قطاع الأمن. وستمكن الأموال السلطات الإيفوارية من الاستفادة من الخبرة الفنية من جنوب الكرة الأرضية. وفى كانون الأول/ديسمبر، زارت مجموعة من المسؤولين السنغال للتعرف على تعزيز مشاركة المرأة فى برامج قطاع الأمن. وفى ليبيا، ستتولى بعثة الأمم المتحدة للدعم فى ليبيا إدارة ٠,٥ مليون دولار بطريقة جديدة ومرنة للاستعانة سريعاً بخبراء، من البلدان الناطقة بالعربية بصفة خاصة، لمعالجة مسائل من قبيل حقوق الإنسان ومشاركة المرأة فى بناء السلام.

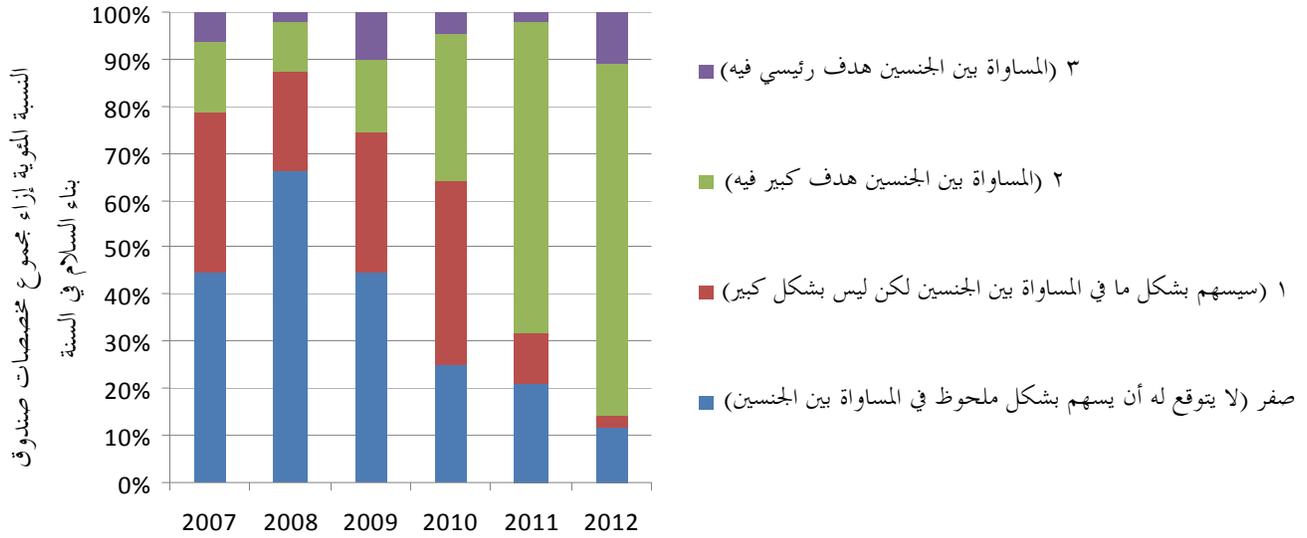
تعزيز المساواة بين الجنسين

٨ - يعزز الصندوق بناء السلام ويسعى إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على النحو الوارد فى تقريرى عن بناء السلام فى أعقاب انتهاء النزاع

(A/67/499-S/2012/746) ومشاركة المرأة في بناء السلام (A/65/354-S/2010/466). ويهدف صندوق بناء السلام إلى تحقيق هدي المتمثل في تخصيص ١٥ في المائة من الأموال لبرامج تمكين المرأة، وهو يستخدم مؤشر الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين لمتابعة نتائج مخصصاته. واستناداً إلى ذلك الرصد، شهد عام ٢٠١٢ تخصيص ١٠,٨ في المائة من الأموال، وهو أعلى مستوى حتى الآن، إلى النساء المستفيدات و/أو معالجة مصاعب محددة تواجه النساء والفتيات في ما بعد النزاع (انظر الشكل ١). ونجم ذلك بدرجة كبيرة عن مبادرة الصندوق لتعزيز المساواة بين الجنسين التي أطلقت في عام ٢٠١١، والتي سعت إلى زيادة الطلب على البرمجة التي تراعي الشؤون الجنسانية. ويسرني أن أفيد بأن الأنشطة جارية الآن في سبعة بلدان (هي أوغندا، وجنوب السودان، والسودان، وسيراليون، وغواتيمالا، وغينيا، ونيبال). ويهدف الصندوق إلى إجراء استعراض للتقدم الذي أحرزته المبادرة في النصف الثاني من عام ٢٠١٣.

الشكل الأول

علامات مؤشرات المساواة بين الجنسين في صندوق بناء السلام



باء - الدروس المستفادة

٩ - زاد صندوق دعم السلام قاعدة معارفه وأدلته في عام ٢٠١٢، حيث استفاد في ذلك مما يلي: المشاركة الأعمق للخبراء من موظفي الأمم المتحدة؛ وورود بيانات إضافية من نظام الرصد والتقييم؛ وتعميق مشورة الخبراء من خلال فريق الاستشاري للصندوق وزيارة الرصد المشتركة الأولى للجهات المانحة التي جرت في تموز/يوليه ٢٠١٢؛ ومن خلال ثلاثة استعراضات مواضيعية لعمل الصندوق نُشرت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

١٠ - وهناك أربعة دروس رئيسية آخذة في الظهور. أولاً، رغم أن التركيز الحاسم على الالتزام السياسي الوطني ملائم، فإنه في حاجة إلى الوقت ليؤتي أكله. ونتيجة لذلك، انخفضت المخصصات العامة للصندوق في عام ٢٠١٢ عما كان مقرراً، حيث اقتضت الأنشطة التحضيرية المزيد من الوقت. ثانياً، من الضروري بذل المزيد من الجهد لمساعدة الشركاء على الصعيد القطري في المراحل المبكرة لتصميم البرامج، حيث يتم التحليل ويجري التعرف على الاستراتيجيات ونظريات التغيير. ثالثاً، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للجان التوجيه المشتركة التابعة للصندوق، من حيث زيادة الدعم وزيادة آليات الحاسمة على السواء، إذا أريد لها أن تضطلع بدورها الإشرافي والاستراتيجي. بمزيد من الفعالية. أخيراً، تتسم قيادة الأمم المتحدة على الصعيدين القطري والإقليمي بأهمية حاسمة من أجل صوغ الشراكات مع الجهات المعنية الوطنية وزيادة الملكية الوطنية.

١١ - ويقوم مكتب دعم بناء السلام بالفعل بالعمل استناداً إلى تلك الدروس. فأولاً، يقوم المكتب بإعادة النظر في مبادئه التوجيهية لتقديم الطلبات (انظر الفرع الخامس). ثانياً، يقوم المكتب بزيادة شراكاته، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، لزيادة دعمه المبكر لمرحلة تصميم البرامج. ثالثاً، يقر صندوق دعم السلام بأن التركيز على مجموعة محدودة من البلدان يعني أيضاً تقديم منح أكبر، على نحو متناسب مع مستوى العمل وتكاليف المعاملات المصاحبة للنوعية الجيدة من تصميم البرامج. رابعاً، استحدثت الصندوق هذه السنة شرطاً في غينيا وليبيريا بأن تقوم لجان التوجيه المشتركة بإعداد تقاريرها السنوية الخاصة بها، مما يسد ثغرة في سلسلة المساءلة على الصعيد القطري.

١٢ - وفي عام ٢٠١٢، تمثلت إحدى المسائل الرئيسة التي برزت في الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يتكيف مع السياقات المختلفة على أفضل وجه. ففي بعض البلدان، يشكل الصندوق طرفاً فاعلاً يتسم بالأهمية نسبياً، خاصة في البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولكن في بلدان أخرى، قد تكون هناك جهات مانحة متعددة وتكون هناك عمليات إنمائية جارية، حتى في وجود ثغرات حاسمة الأهمية في بناء السلام. وفي تلك

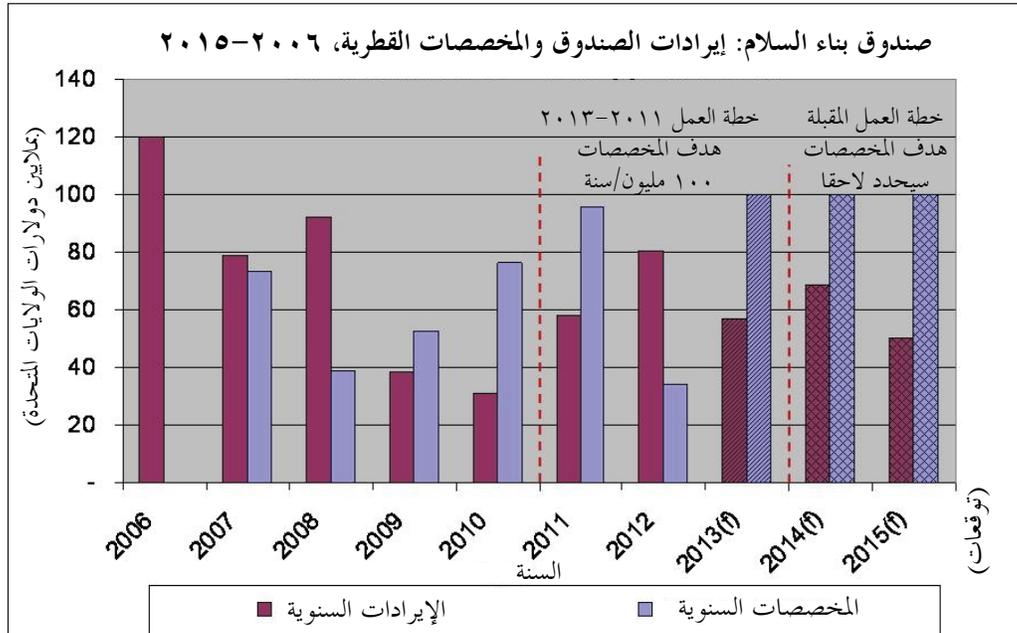
الظروف، يتعين على الصندوق أن يقلص تكاليف المعاملات إلى الحد الأدنى بالنسبة للجهات الفاعلة الوطنية، بسبل منها الاستخدام الأكثر مرونة للآليات المتاحة، دون فقدان الميزة العالمية للصندوق وهي تركيز الجهود على بناء السلام.

جيم - حافظه المشاريع العالمية

١٣ - حددت خطة عمل صندوق بناء السلام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ هدفا يتمثل في تخصيص مبلغ ١٠٠ مليون دولار في السنة لعدد من البلدان النشطة أقصاه ٢٠ بلدا، مع جمع تبرعات سنوية قدرها ١٠٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠١١، جرى تخصيص مبلغ قدره ٩٩ مليون دولار للبلدان، وهو رقم قياسي، في حين ساهمت الجهات المانحة بمبلغ ٦٦,٧ مليون دولار. وفي عام ٢٠١٢، انخفضت المخصصات إلى ٣٥,٣ مليون دولار (انظر الجدول ١)، في حين استمرت التبرعات في الزيادة لتصل إلى ٨٠,٥ مليون دولار (انظر الشكل الثاني بشأن التبرعات والمخصصات السنوية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٥). وكانت المخصصات لعام ٢٠١٢ أقل بسبب عدة عوامل، وقد نوقش العديد منها في الفقرات من ٩ إلى ١٢ أعلاه. ولم تدرج بلدان جديدة في جدول أعمال لجنة بناء السلام؛ وقد أدت التطورات السياسية في البلدان إلى بطء تصميم البرامج عما كان متوقعا؛ وتؤكد استراتيجية مكتب دعم بناء السلام الآخذة في التطور على أهمية العناية في الإعداد خلال المراحل النظرية، وهو ما يستغرق وقتا أطول؛ وقد وجه المكتب قدرا متزايدا من اهتمامه خلال عام ٢٠١٢ إلى التنفيذ (بدلا من وضع البرامج) نظرا للمنح الكبيرة التي قدمت في عام ٢٠١١. ومن المتوقع أن تعود المخصصات في عام ٢٠١٣ إلى المستوى المستهدف.

١٤ - وبما يؤكد الأولوية التي يوليها الصندوق للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، فقد تلقت هذه البلدان ما يقرب من ٤٠ في المائة من مخصصات عام ٢٠١٢. ونتيجة لطلبات البلدان، فقد أضيفت أربعة بلدان مستفيدة جديدة، (وهي الصومال، وليبيا، وميانمار، واليمن) خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مع إغلاق صندوق بناء السلام لأنشطته السابقة أو مضيه في إغلاقها في عدد من البلدان الأخرى (أوغندا، وتيمور - ليشتي، وسري لانكا، وكينيا، وهايتي).

الشكل الثاني



الجدول ١

مخصصات صندوق بناء السلام حسب البلد والنوع

(ملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

المخصصات التراكمية حتى الآن				تاريخ اعتماد خطة الأولويات	
المخصصات في عام ٢٠١٢	مرفق الاستجابة المجموع	مرفق إحياء عملية مرفق الفورية	مرفق إحياء عملية بناء السلام		
				البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام	
٤٩,٢٠	٥,٠٠	٤٤,٢٠	٢٠١١/مايو وأيار	بوروندي	
٢,٣٩	٣٣,٤٠	٣,٤٠	٢٠٠٨/يونيه و شباط/فبراير ٢٠١٠	جمهورية أفريقيا الوسطى	
٢,٣٢	٤٧,٠٤	٣,٣٤	٢٠٠٧/مارس و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	سيراليون	
٥,٣٢	٣٣,٢٠	١١,٦٩	٢٠٠٩/أبريل و كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١	غينيا	
١,٠٠	٢٣,٨٠	١,٠٠	٢٠٠٨/يونيه و كانون الثاني/يناير ٢٠١١	غينيا - بيساو	
صفر	٣٦,٨٧	١,٧٢	٢٠٠٨/أبريل و أيار/مايو ٢٠١١	ليبيريا	
١١,٠٣	٢٢٣,٥١	٢٦,١٥	١٩٧,٣٦	المجموع الفرعي	

المخصصات التراكمية حتى الآن				تاريخ اعتماد خطة الأولويات	البلدان غير المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام
المخصصات في عام ٢٠١٢	مرفق إحياء عملية بناء السلام	مرفق الاستجابة الفورية	المجموع		
١,٠٠	١٥,٠٠	١,٠٠	١٤,٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	أوغندا
٢,٠٦	٤,٧٩	٤,٧٩			تشاد
	٠,٩٩	٠,٩٩			تيمور - ليشتي
	٩,٤٠	٠,٤٠	٩,٠٠	كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	جزر القمر
	٢٠,٠٠	صفر	٢٠,٠٠	تموز/يوليه ٢٠٠٩	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢,٥٣	٤,٥٠	٣,٩٩			جنوب السودان
	٣,٣٥	٣,٣٥			سري لانكا
٠,٣٥	١٢,٤٩	١٢,٤٩			السودان
٠,٩٥	٥,٠٠	٥,٠٠			الصومال
	١١,٠٠	١,٠٠	١٠,٠٠	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	غواتيمالا
	١٠,٠٠	١٠,٠٠			قيرغيزستان
٠,٥٥	١٨,٥٨	٦,٠٨	١٢,٥٠	تموز/يوليه ٢٠٠٨	كوت ديفوار
	١,٠٠	١,٠٠			كينيا
١,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠			لبنان
٢,٤٧	٢,٤٧	٢,٤٧			ليبيا
١,٥٥	١,٥٥	١,٥٥			ميانمار
٨,٨٩	١٨,٩٠	٠,٩٠	١٨,٠٠	تموز/يوليه ٢٠٠٨ وأيار/مايو ٢٠١٢	نيبال
	٣,٨٠	٣,٨٠			هايتي
٣,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠			اليمن
٢٤,٣٥	١٤٨,٨٢	٦٤,٨١	٨٣,٥٠		المجموع الفرعي
٣٥,٣٨	٣٧٢,٣٣	٩٠,٩٦	٢٨٠,٨٦		المجموع

المصدر: مكتب دعم بناء السلام، كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

١٥ - ومقارنة بالسنوات الأولى من عمل صندوق بناء السلام، يعتمد الصندوق على عدد متزايد من الشركاء في منظومة الأمم المتحدة (انظر الجدول ٢). ولا يزال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكبر المستفيدين، وقد تلقى ٤٧ في المائة من التحويلات في عام ٢٠١٢. وفي عام ٢٠١٢، كانت المرة الأولى التي تتلقى فيها إحدى بعثات حفظ السلام دعماً مباشراً في كوت ديفوار. وتلقت البعثات السياسية الخاصة أكثر من ٥ في المائة من مجموع التحويلات لعام ٢٠١٢، على غرار عام ٢٠١١، وهي السنة الأولى التي تمكنت فيها الأمانة العامة من تلقي الدعم بصورة مباشرة.

الجدول ٢

التحويلات إلى وكالات الأمم المتحدة ونفقاتها للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢

(بملايين دولارات الولايات المتحدة الأمريكية)

التحويلات	صافي التحويلات			النفقات		
	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
منظمة الأغذية والزراعة	٤,٢٨	٤,٢٩	١,١٨	٠,٥٦	١,٧٦	
منظمة العمل الدولية	١,٠٠	٠,٧٠	٣,٤٧	١,١٨	١,٢٨	
المنظمة الدولية للهجرة	٣,٤٦	١,٤٣	٣,١٩	٢,٤٥	٢,٧٦	
مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	٠,٧٦	-	-	-	-	
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	٠,٩٢	٢,٠٠	٠,٢٩	١,٥٤	(٠,٠١)	
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	صفر	٠,٧٤	-	٠,٣٠	٠,١٨	
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	١,١٥	٠,٦٢	(٠,٠١)	١,٢٩	٠,٨٥	
صندوق الأمم المتحدة للسكان	٤,٧٠	١,٦٤	٠,٩٥	٢,١٢	٣,٦٤	
مفوضية حقوق الإنسان	٠,٩٥	٢,٤٧	٠,٦٠	١,٢١	١,٨٧	
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	٤,٥٧	٨,٦٨	٠,٧٢	٢,٥٦	٨,٨٨	
اليونيسيف	١٠,٤٢	٦,٠٨	٥,١٣	٤,١٣	٦,٩٥	
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	١,٠٥	٠,٩٠	-	٠,٢٨	٠,٧١	
هيئة الأمم المتحدة للمرأة	٠,٥١	١,٠٧	٢,٣٢	٠,٠١	٠,٥٤	
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	١٢,٣٩	٤,٦٣	-	٣,٠٩	٦,٨٧	

النفقات	صافي التحويلات					
	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
	-	-	-	١,٤٢	-	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
	٢,٢٣	٠,٧٨	-	٢,٤١	٢,٩٥	برنامج الأغذية العالمي
	٢٤,٦٤	٣٢,٤٨	١٨,٥٧	٣٥,٢٧	٤٠,٢٥	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	-	-	٢,٣١	٦,٢٧	-	إدارة الشؤون السياسية
	-	-	٠,٥٥	-	-	إدارة عمليات حفظ السلام
المجموع	٦٣,١٦	٥٣,٩٧	٣٩,٢٧	٨٠,٦١	٨٩,٣٦	

(أ) يتم الإبلاغ عن النفقات سنويا بحلول آذار/مارس من العام التالي فقط. وهي متاحة من خلال بوابة مكتب الصندوق الاستئماني.

التبرعات

١٦ - وردت تبرعات تزيد عن ٨٠,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ ليستمر بذلك اتجاه الزيادة من العام الماضي. ويواصل الصندوق تنويع قاعدته الواسعة بالفعل بإضافة جهتين مانحتين جديدتين، وهما بنغلاديش، وكولومبيا. وقد أسهم ما مجموعه ٢٣ جهة من الجهات المانحة في عام ٢٠١٢، كان قد أبرم مع عدد منها اتفاقات رسمية متعددة السنوات (أستراليا، والصين، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية). وفي الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أبدت عدة بلدان أخرى التزامها أن تكون ضمن الجهات المساهمة العادية. وبفضل تلك الالتزامات الطويلة الأجل، يمكن بالفعل توقع ورود تبرعات كبيرة حتى عام ٢٠١٥. والوضع المالي للصندوق جيد، وذلك ابتداء من عام ٢٠١٣، مع توفر رصيد للبرامج قدره ١٥٤ مليون دولار. وسيغطي ذلك المبلغ المقرر البالغ ١٠٠ مليون دولار للمخصصات عام ٢٠١٣، وسيوفر ٥٠ في المائة من احتياطي عام ٢٠١٤، مع الاستمرار في تعبئة الموارد^(١).

(١) ترد كامل تفاصيل التبرعات في الموقع: <http://mptf.undp.org/factsheet/fund/PB000>.

ثالثاً - أعمال صندوق بناء السلام المتعلقة ببلدان بعينها

ألف - البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام

بوروندي - دعم إعادة الإدماج من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي

١٧ - في عام ٢٠١٠، قامت الحكومة والمجتمع المدني والأمم المتحدة بتحديد إعادة إدماج الفئات المتضررة من النزاعات على أنها إحدى الأولويات الحاسمة المتبقية لبناء السلام. واستجابة لذلك، خصص الصندوق خلال عام ٢٠١١ مبلغاً قدره ٩,٢ مليون دولار، وبحلول عام ٢٠١٢ كان قد قطع بالفعل في تنفيذ برنامج مشترك من أجل دعم إعادة إدماج المقاتلين السابقين، والعائدين، والمشردين داخلياً، في ثلاث مقاطعات، وهي بوبانزا وسيبيتوكي وبوجومبورا الريفية (منظمة الأغذية والزراعة، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة). وتشير التقارير المؤقتة إلى أن التعايش السلمي قد تحسن بالفعل. وقد استفادت الأسر من إمكانية الوصول إلى مشاريع توفير سبل العيش المتصلة بالزراعة ومصايد الأسماك وتربية الحيوانات، وجرت معالجة أكثر من ٢ ٤٠٠ من المنازعات على الأراضي، وصار لدى ٤١ ٥٠٧ أسرة إضافية إمكانية الحصول على مياه الشرب، وتم إنشاء ٩٩٠ وظيفة مؤقتة (٤٣ في المائة منها يشغلها نساء). ويهدف دعم الصندوق إلى حفز تمويل إضافي لاستراتيجية الحكومة التي تبلغ تكلفتها ٢٤ مليون دولار لإعادة الإدماج على الصعيد الوطني. ووردت أموال إضافية من برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية (١٥٠.٠٠٠ دولار) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (٢,٨ مليون دولار).

١٨ - وفي عام ٢٠١٢، أصدرت الحكومة استراتيجية جديدة للحد من الفقر أدمج فيها بناء السلام. وبالتعاون مع لجنة بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي، وفريق الأمم المتحدة القطري، سيعمل الصندوق على استكشاف السبل التي تمكنه من دعم اتباع نهج منسق بين الشركاء، باستخدام الاستراتيجية الجديدة بوصفها إطاراً لذلك.

جمهورية أفريقيا الوسطى - استعراض التقدم المحرز في دعم صندوق بناء السلام

١٩ - كان النشاط الرئيسي في عام ٢٠١٢ هو إجراء تقييم مستقل للصندوق. وسلط التقييم الضوء على الجهود القيمة في إصلاح القطاع الأمني وفي إضافة زخم لعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ومع ذلك، ينبغي الإشارة أيضاً إلى ضعف اتساق استراتيجية بناء السلام عموماً، لا سيما في مجال الأنشطة الاقتصادية.

٢٠ - وقد وافق الصندوق على اقتراح لمرافق الاستجابة الفورية بمبلغ ٢,٤ مليون دولار للاستفادة من الفرصة القصيرة لتزعم السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي سنحت في عام ٢٠١١. وقد ساعد المشروع في إعادة إلحاق أكثر من ٩٠٠ من المقاتلين السابقين خلال عام ٢٠١٢ وقدم دعماً لآلية التنسيق الوطنية للتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ويعتمد المشروع المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل مناسب على الميزة النسبية للجهات الفاعلة المختلفة، بالرغم من أن المفاوضات الرامية إلى وضع اللامسات الأخيرة على الطابع المشترك للمشروع قد أدت لتأخيره عدة أشهر.

٢١ - ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة بالتنفيذ الفعال لاتفاقات ليرفيل. وسيكون التزام الحكومة الجديدة والأطراف المعنية الوطنية بعملية السلام وقدرتها على الاستفادة من آليات من قبيل لجنة بناء السلام عوامل مهمة في أي قرار يتخذه صندوق بناء السلام في المستقبل.

غينيا - إصلاح قطاع الأمن، والمصالحة، والعمالة

٢٢ - أدرجت غينيا في جدول أعمال لجنة بناء السلام في عام ٢٠١١، وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، خصص صندوق بناء السلام ١٤,٨ مليون دولار لخطة أولويات بناء السلام دعماً لغينيا وليبيان الصندوق للالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام. وفي عام ٢٠١٢، خصص الصندوق مبلغاً إضافياً قدره ٥,٣ مليون دولار للأنشطة العاجلة.

٢٣ - وقد ذهب الجزء الأكبر من تمويل صندوق بناء السلام وقدره ١١,٢ مليون دولار إلى دعم قطاع الأمن. وأدى تقديم الدعم لإجراء تعداد للقوات المسلحة، إلى جانب مجموعات تدابير الدعم لما قبل التقاعد لنحو ٤٠٠٠ جندي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، إلى تقاعد ١٥ في المائة من القوات المسلحة في جميع الرتب. وفي وقت لاحق، استطاع الرئيس إجراء تعديل وزارى، مما سمح بتشكيل مدني خالص للحكومة الحالية. وساعدت الأنشطة أيضاً في تهيئة بيئة مؤاتية لأنشطة أخرى، بما في ذلك الإجراءات الجديدة لمشروع إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للجنود المسرحين، بدعم من الاتحاد الأوروبي ابتداء من عام ٢٠١٣. وقدمت المساعدة الاستراتيجية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، من خلال فريق للخبراء رفيع المستوى معني بالقطاع الأمني (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) استجابة لطلب محدد من الرئيس. وقد أبرز المشروع باعتباره مثلاً جيداً على طريقة استخدام الصندوق لمعالجة المعوقات المحتملة في عمليات السلام. وقد طلب الرئيس من صندوق بناء السلام دعم مرحلة ثانية.

٢٤ - وفي مجال المصالحة الوطنية، تهدف الأنشطة التي يدعمها الصندوق إلى الحفاظ على الزخم من خلال تقديم المساعدة التقنية، بما في ذلك تقديم مكتب دعم بناء السلام للخبرات الفنية على الأجل القصير إلى اللجنة المؤقتة للمصالحة الوطنية من أجل الاضطلاع بعملية المشاورات الوطنية التي هي قيد الإعداد. ويقدم الصندوق أيضا تمويلا لمنظمات المجتمع المدني التي تدعم ضحايا العنف القائم على نوع الجنس (مفوضية حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، ويعمل على تعزيز آليات للإنذار المبكر والتخفيف من حدة النزاعات على الصعيد المحلي.

٢٥ - وفي مجال العمالة، تم إنشاء ٣٥٠٠ وظيفة مؤقتة من خلال مشروع لإعادة تدوير النفايات (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية). وبما يتجاوز المخصصات الحالية، يسعى الصندوق إلى الانتهاء من برنامج للعمالة مشترك مع البنك الدولي على نطاق أوسع في الهياكل الأساسية العامة للشباب المعرضين للخطر. وبالتوازي مع ذلك، سيجري الشروع في دراسة مبتكرة من أجل الوقوف على فرص العمل للنساء والشباب في قطاعي التعدين والزراعة.

٢٦ - وفي عام ٢٠١٣، سيعمل مكتب دعم بناء السلام عن كثب مع اللجنة التوجيهية المشتركة لاستعراض التقدم المحرز، والوقوف على أولويات بناء السلام للمرحلة الثانية من الدعم.

غينيا - بيساو - تعرض جهود بناء السلام للعرقلة

٢٧ - في نيسان/أبريل ٢٠١٢، شهدت غينيا - بيساو انقلاباً عسكرياً أدى إلى انهيار النظام الدستوري للبلد. وبعد ذلك مباشرة، تم تعليق أنشطة صندوق بناء السلام إلى أجل غير مسمى. ويستهدف صندوق بناء السلام العمل في بيئات ما بعد النزاع التي تبدي فيها الحكومات وغيرها من الأطراف الوطنية التزامها ببناء السلام. وحتى ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، لم تكن الأزمة قد حُلَّت وما زالت أنشطة الصندوق معلقة.

ليبيريا - استمرار الدعم لتوطيد العدالة والأمن والمصالحة

٢٨ - تواصل ليبريا إحراز التقدم، ولكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين القيام به حتى يحس جميع المواطنين بفوائد السلام. وفي أعقاب انتخابات عام ٢٠١١، شرعت الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا في عام ٢٠١٢ في تخطيط الانسحاب التدريجي للبعثة، مع التركيز على بناء القدرات الوطنية في مجالات الأمن والعدالة والمصالحة.

٢٩ - وركز الصندوق، مسترشداً ببيان الالتزامات المتبادلة الذي اعتمدته الحكومة ولجنة بناء السلام، على أعمال مساهمته المخصصة لبرنامج بناء السلام في ليبيريا البالغة ٢١ مليون دولار. وأوليت الأولوية للتعجيل بإنجاز المركز الأول من خمسة مراكز إقليمية للعدالة والأمن في ليبيريا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع). وبدأ في الوقت الحالي تشغيل مركز غبارنغا بشكل جزئي، بالرغم من تأخر تشغيله مقارنة بالخطط الأولية في عام ٢٠١٠؛ وأُجِزَت نسبة ٨٠ في المائة من الهياكل الأساسية، ونُشر ما يقرب من ٦٠ في المائة من الأفراد (٨١ من أصل ١٣٩ فرداً)، بمن فيهم الشرطة وموظفو المحكمة والحامون ومحامو الدفاع المجاني وأفراد الوحدة المعنية بجرائم العنف الجنسي والجنساني. ويقدم مركز غبارنغا بالفعل خدمات بنظام لامركزي مطبق حديثاً، مثل القيام بدوريات محلية وتقديم خدمات نفسية واجتماعية وقانونية لضحايا العنف الجنسي والجنساني. ومن المتوقع أن يبلغ المركز طاقته التشغيلية الكاملة بحلول منتصف عام ٢٠١٣. وتأكيداً من حكومة ليبيريا لالتزامها، خصصت الحكومة في ميزانيتها الوطنية لعام ٢٠١٣ مبلغ ٧٣٠.٠٠٠ دولار لتغطية التكاليف المتكررة لمركز غبارنغا. وبمجرد تشغيل المركز الأول، خُصِّص مبلغ آخر قدره ٨ ملايين دولار من صندوق بناء السلام لدعم باقي المراكز.

٣٠ - ونفذ برنامجان من برامج المصالحة التي يدعمها صندوق بناء السلام في عام ٢٠١٢، يتعلق أحدهما بتمكين الشباب، نفذته وزارة الشباب والرياضة (اليونيسيف)، ويتعلق الآخر بمنع المنازعات على الأراضي وحلها مع لجنة الأراضي (موئل الأمم المتحدة). وفي عام ٢٠١٢، قام برنامج تمكين الشباب بتدريب ١٥٩ متطوعاً وطنياً على مهارات بناء السلام، والتنمية الجنسانية، وتطبيق نهج المشاركة المجتمعية. وبعد التدريب، نظم المتطوعون الوطنيون حملات للتوعية في المدارس المتوسطة والثانوية. وأقام برنامج حل منازعات الأراضي الذي يدعمه الصندوق مراكز لتنسيق شؤون الأراضي في خمس مقاطعات. وتم تزويد المركز الأول بالأفراد وتجهيزه بالمعدات، وهو جاهز لتلقي الشكاوى من المواطنين فيما يتعلق بالمنازعات على الأراضي ولتقديم المساعدة لتسوية المنازعات. وأخيراً، جارٍ حالياً التصديق على خارطة طريق استراتيجية للتعافي وبناء السلام والمصالحة على الصعيد الوطني. وتعكف الأمم المتحدة على دعم هذه العملية الحاسمة.

٣١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، شرعت اللجنة التوجيهية المشتركة في ليبيريا في النظر في احتياجات بناء السلام المستجدة. ومن المقرر في النصف الأول من عام ٢٠١٣ أن تُحدِّد الأولويات المتعلقة بمرحلة ثانية من التمويل، تشمل على سبيل المثال وليس بالضرورة على سبيل الحصر، المزيد من الدعم في مجال المصالحة. ويعكف مكتب دعم بناء السلام ولجنة بناء السلام على الدعوة للقيام بأنشطة يمكن أن يتولى مصرف التنمية الأفريقي و/أو البنك الدولي

توسيع نطاقها أو استكمالها، وعلى النظر في سبل الاستعانة بموارد صندوق بناء السلام لتحفيز دعم أولويات الاتفاق الجديد، استناداً إلى تقييم مدى هشاشة الوضع في ليبيريا.

سيراليون - تقديم الدعم لتحقيق إنجاز بالغ الأهمية في عملية توطيد السلام

٣٢ - كان الحدث الرئيسي في سيراليون في عام ٢٠١٢ هو إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية بنجاح في تشرين الثاني/نوفمبر. ودعمًا للانتخابات، قام صندوق بناء السلام بتخصيص مبلغ ٥ ملايين دولار في أواخر عام ٢٠١١ لمجموعة من الأنشطة المشتركة لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون (مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، بغرض بناء قدرات الجهات الفاعلة من غير الدولة على التواصل مع الفئات التي تعنيها. ودعم الصندوق أحزاباً سياسية، ومنظمات الزعماء الدينيين والتقليديين، والأوساط الأكاديمية، والنساء، والشباب، ووسائط الإعلام، بهدف تهيئة مناخ من التسامح السياسي ونزول العنف. وقدم الدعم أيضاً إلى آليات الإنذار المبكر على مستوى المقاطعات. وأجريت الانتخابات في جو سلمي رائع. وتهدف الاستثمارات التي وُجّهت لهذه الدورة الانتخابية إلى إحراز أثر مستدام. ومن المنتظر أن تساعد القدرات المؤسسية المعززة للجنة تسجيل الأحزاب السياسية، والأحزاب السياسية، ورابطات المجتمع المدني، على تطوير الخطاب السياسي والعمليات الانتخابية على نحو مثمر.

٣٣ - ومن المقرر النظر في تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في آذار/مارس ٢٠١٣. وسيقوم صندوق بناء السلام ولجنة بناء السلام، بالاستفادة من جهود المكتب المبذولة منذ عام ٢٠٠٧، باستكشاف الفرص المتاحة لدعم تأثير المؤسسات الوطنية في بناء السلام المستدام خلال أي فترة انتقالية يمر بها وجود الأمم المتحدة.

باء - البلدان المستفيدة الأخرى

تشاد - إقامة هياكل داعمة لتعزيز بناء السلام

٣٤ - تواصل حكومة تشاد اتخاذ الخطوات الرامية إلى بناء السلام، حتى وهي معرضة لمختلف عوامل المخاطر الاجتماعية والاقتصادية من عدم استقرار وتوترات اجتماعية. وفي الربع الثالث من عام ٢٠١٢، دعم صندوق بناء السلام برنامجاً مشتركاً جديداً بقيمة مليوني دولار بين المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لغرض دعم وضع أساس للسلام الوطني. وستعزز الأنشطة مكتب الوسيط الوطني وهياكل الحوار السياسي، وتقديم الدعم للجان السلام المحلية في المناطق المتضررة من النزاع، ولا سيما في الشمال والشرق.

جزر القمر - إدامة الزخم المتولد في عملية بناء السلام

٣٥ - بالرغم من الاستقرار السياسي النسبي في جزر القمر منذ نقل السلطة بشكل سلس في عام ٢٠١١، فإن الحالة السياسية ما زالت هشة وتستحق مواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية. وعقب تبادل للآراء مع الرئيس، اقترحتُ تقديم دعم إضافي من صندوق بناء السلام للمساعدة على توطيد التقدم المحرز في وقت سابق، استناداً إلى تقييم مستقل للمخصصات الأولى المقدمة من صندوق بناء السلام. وسيقدم الصندوق مبلغاً يصل إلى ٢,٥ مليون دولار لدعم تعزيز دور المرأة في الوساطة السياسية وتوسيع نطاق الدعم المقدم لعمليتي إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، على النحو الذي يوصي به التقييم.

جمهورية الكونغو الديمقراطية - دعم تحقيق الاستقرار في الشرق

٣٦ - في عام ٢٠١٢، توقع صندوق بناء السلام أن تكون غالبية الأنشطة المدعومة بالمخصصات التي رصدها في عام ٢٠٠٩ وقدرها ٢٠ مليون دولار، قد أُنجِزَت. وبحلول حزيران/يونيه ٢٠١٢، كانت نسبة تزيد عن ٨٠ في المائة من موارد الصندوق قد أُنفِقت. وفي تموز/يوليه، أوفدت الجهات المانحة، تمثلها المملكة المتحدة، بعثة للرصد المباشر، وأبرزت قيمة الدور الذي يؤديه الصندوق في السياق المعقد للماخين المتعددين. وأثمر توخي المرونة في تمويل البرامج في مجالات ترددت الجهات المانحة في حوضها في بداية الأمر، عن فوائد جلية في مجالات من بينها استعادة سلطة الدولة، ودعم القدرات التنسيقية للحكومة، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن ناحية أخرى، أشارت البعثة أيضاً إلى أن البرامج تعاني من عدم وجود إطار سياسي فعال للسلام، مما أدى إلى قصورها عن إحداث تأثيرها الممكن.

٣٧ - وفي الواقع أنه في النصف الثاني من عام ٢٠١٢، أدى اندلاع الأعمال العدائية التي تسببت فيها حركة ٢٣ مارس إلى توقف معظم المشاريع وتقويض الاستثمارات السابقة، بما فيها الاستثمارات في مبنى السجن في غوما. وتعين تأجيل تقييم خارجي كان مقرراً إجراؤه أولاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويبرز الوضع المخاطر العالية المحيطة بأنشطة البرمجة في صندوق بناء السلام وضرورة إيجاد حلول سياسية كأساس لبناء السلام.

كوت ديفوار - استعادة سلطة الدولة في المناطق المتضررة من النزاع

٣٨ - استمرت جهود الإنعاش في مرحلة ما بعد الأزمة في كوت ديفوار خلال عام ٢٠١٢، بطرق من بينها أعمال الدعم المقدم من صندوق بناء السلام البالغ ١٠ ملايين دولار المخصص في عام ٢٠١١. وأوليت أولوية قصوى لاستعادة سلطة الدولة. وبحلول

نهاية عام ٢٠١٢، أُنجِز ٢٨ مشروعاً من مشاريع الهياكل الأساسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، مما أتاح إعادة فتح المكاتب الحكومية ومراكز الشرطة، ولا سيما تلك الموجودة في المنطقة الغربية من البلد التي تضررت بشدة. وسيقدم دعم إضافي في عام ٢٠١٣ في مجالي الهياكل الأساسية والتدريب. وشجع الدعم الذي يقدمه الصندوق على استرداد دعم إضافي من شركاء آخرين، من بينهم الاتحاد الأوروبي واليابان.

٣٩ - وركزت مجموعة أخرى من الأنشطة على توثيق المواليد (تسجيل ميلاد الأطفال) (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اليونيسيف). واستفاد ما يزيد عن ١٠٠ ٠٠٠ طفل في بعض المناطق الأشد تضرراً. ولا تهدف الأنشطة فحسب إلى استكمال عمليات قيد الأطفال التي لم تحدث خلال سنوات النزاع، بل تهدف أيضاً إلى دعم جهود الحكومة في عام ٢٠١٣ لتجربة آليات إدارية جديدة من شأنها تيسير تسجيل المواليد، مما يؤدي إلى انخفاض أكثر استدامة في عدد الحالات غير الموثقة (وما يرتبط بذلك من مخاطر فيما يتعلق بالاستغلال السياسي).

٤٠ - ويواصل صندوق بناء السلام تقديم الدعم إلى لجنة الحوار وتقصي الحقائق والمصالحة (مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي). وقدم دعم لوجستي، وعقد اجتماع إعلامي في كانون الأول/ديسمبر. ووضعت خطة عمل لعام ٢٠١٣. وعقب الاضطلاع بهذه الأنشطة، أقرت الحكومة التمويل الذي تقدمه هي نفسها للمفوضية، وتعكف جهات مانحة أخرى، مثل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، على استكشاف سبل تقديم دعم إضافي.

غواتيمالا - دعم تعزيز العدالة وحقوق الإنسان

٤١ - مرت غواتيمالا بدورة انتخابية في عام ٢٠١١، وفي عام ٢٠١٢ وُجّه الاهتمام مرة أخرى إلى أعمال المخصصات البالغة ١٠ ملايين دولار التي رُصدت في أيار/مايو ٢٠١١. وبعد بعض التأخيرات، وافقت اللجنة التوجيهية المشتركة على مشروعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويعزز المشروع الأول قدرات مكتب المدعي العام والفرع القضائي للحكومة على التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق النزاعات الداخلية المسلحة ومقاضاة مرتكبيها، مع التركيز بوجه خاص على حالات العنف القائم على نوع الجنس (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية حقوق الإنسان). وبالإضافة إلى ذلك، سيجري تعزيز قدرات الدولة والمجتمع المدني على إجراء التحقيقات القائمة على الأدلة الشرعية وعلى علم الإنسان. ويعزز المشروع الثاني قدرة الحكومة على تتبع الضحايا ومساعدتهم، وسيوفر تدريباً لموظفي مكتب المدعي العام لضمان توفير الرعاية المتكاملة

لضحايا الجرائم. وفي كانون الأول/ديسمبر، أُقر مشروع ثالث لتعزيز القدرات المؤسسية لوزارة الداخلية من خلال ما يلي: (أ) إنشاء قاعدة موحدة للمعلومات تستهدف تعزيز قدرات التحقيق الجنائي؛ (ب) إقامة آليات دعم لمنع العنف بين الشباب ومنع العنف الجنساني. ونظراً لبعض التأخيرات التي تعترض البدء في الأنشطة، يخطط مكتب دعم بناء السلام لإجراء تقييم لمنتصف المدة في عام ٢٠١٣. وستكتمل الأنشطة عمل اللجنة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا التي تدعمها الأمم المتحدة.

قيرغيزستان - توطيد السلام والديمقراطية

٤٢ - عملت قيرغيزستان خلال عام ٢٠١٢ على تعزيز انتقالها إلى الديمقراطية البرلمانية. ففي أيلول/سبتمبر، طلب الرئيس تمديد الدعم المقدم من صندوق بناء السلام، لا سيما فيما يتعلق بسيادة القانون، ونظم حماية حقوق الإنسان، وتقوية العلاقات فيما بين الجماعات العرقية، وتعزيز الوحدة الوطنية. وتُبذل الجهود حالياً مع الحكومة، من خلال ممثلي الخاص في آسيا الوسطى وفريق الأمم المتحدة القطري، لإنشاء لجنة توجيهية وطنية مشتركة بهدف تحديد مبلغ مخصص من الصندوق في عام ٢٠١٣.

٤٣ - وفي عام ٢٠١٢، أُجري تقييم مستقل للدعم المقدم من الصندوق إلى قيرغيزستان، تبين من خلاله أن المعونة المقدمة من الصندوق ساعدت على تمكين مختلف المجتمعات المحلية، لا سيما شبكات الشباب والنساء، للمشاركة في الاستجابة الاستباقية للعنف. وعلى سبيل المثال، شكلت الأنشطة منبراً لمعالجة استبعاد بعض المجموعات من المجالات السياسية والاقتصادية في قيرغيزستان. وأشارت الحكومة الجديدة إلى أن الدعم المقدم من الصندوق دفع الحكومة والأمم المتحدة إلى الاستجابة بصورة أكثر وثاقة وتنسيقاً. غير أن التقييم أبرز أيضاً أن هناك عدة أنشطة لا تركز على نتائج بناء السلام بالقدر الممكن، وأنه ينبغي تقديم مزيد من الدعم إلى الشركاء أثناء مرحلة تصميم البرامج.

لبنان - معالجة أسباب اندلاع العنف

٤٤ - في لبنان، يقدم الصندوق الدعم إلى برنامجين، يركز أحدهما على الشباب الفلسطينيين، والآخر على البؤر الساخنة في المناطق الحضرية. ومن أجل الاستفادة من التغييرات التشريعية التي تسمح للفلسطينيين بالعمل، يقدم الصندوق دعمه إلى برنامج مشترك بقيمة ٢ مليون دولار (منظمة العمل الدولية، واليونيسيف، والأونروا) يهدف إلى تحسين فرص توظيف الشباب الفلسطينيين المعرضين للخطر. وقد وصل البرنامج حتى الآن إلى ما يزيد على ١ ٠٠٠ من الشباب، مما ساعد على تحقيق استقرار بيئتهم اليومية. وفي أواخر

عام ٢٠١٢، حول الصندوق مبلغ مليون دولار لفائدة برنامج مشترك (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وموئل الأمم المتحدة) يركز على تحديد أصحاب المصلحة، وبناء قدرات المجتمعات المحلية والهياكل الحكومية على إدارة الصراعات في البؤر الساخنة في المناطق الحضرية. وتشمل هذه النقطة الأخيرة تقديم الدعم إلى القوات المسلحة اللبنانية لتحسين قدرتها على التوعية المجتمعية.

ليبيا - دعم التربية المدنية في عمليات الانتقال الديمقراطي

٤٥ - مكن الدعم المقدم من الصندوق إلى ليبيا في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع قيادة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من الاستجابة بسرعة بالمساهمة في الإعداد للانتخابات. ففي شباط/فبراير ٢٠١٢، وافق الصندوق على مشروع مشترك للتربية الوطنية بقيمة ١,٩ مليون دولار (بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة) لتمكين النساء والشباب من المشاركة في أول انتخابات حرة منذ ٤٥ عاماً، يستهدف ١٠.٠٠٠ طالب وطالبة في جامعات ومنظمات غير حكومية نسائية. وعلى سبيل المثال، تم دعم النساء المرشحات من خلال الحملة الوطنية "صوتي لها" بالتعاون مع شركاء المجتمع المدني الليبي. وتشكل النساء أكثر من ١٦ في المائة من أعضاء المؤتمر الوطني العام.

ميانمار - إعادة التنظيم استجابة للإصلاحات الحكومية

٤٦ - خلال السنتين الماضيتين، قامت حكومة ميانمار بإصلاحات واسعة النطاق ستعزز إمكانية بناء السلام المستدام إلى حد كبير. ففي أواخر نيسان/أبريل ٢٠١٢، قمت بزيارة ميانمار وعرضت تقديم المساعدة إلى الحكومة بدعم من صندوق بناء السلام. وبالتعاون مع مستشاري الخاص، وضع الفريق القطري للأمم المتحدة مقترحات لتوجيه دعم الأمم المتحدة على أساس الاتجاهات الجديدة التي تتخذها الحكومة. وبتنسيق من صندوق بناء السلام، ستقدم الأمم المتحدة الدعم اللوجستي الضروري لتقوم الحكومة بإنشاء مركز ميانمار للسلام. وبالإضافة إلى ذلك، قدم الصندوق مبلغ ١,٥ مليون دولار لتمويل أولي لخطة عمل لدعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦١٢ (٢٠٠٥) بشأن الأطفال والنزاع المسلح تم التوقيع عليها مع وزارة الدفاع في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وستساعد هذه الأموال على دعم بدء التشغيل، بينما يجري التماس التمويل الإضافي اللازم لبرنامج مشترك بقيمة ١٠ ملايين دولار (منظمة العمل الدولية، ومفوضية شؤون اللاجئين، واليونيسيف). ويجري التخطيط أيضاً لدعم أنشطة بناء السلام في منطقة الجنوب الشرقي من البلد. وفي المجموع، أوضح صندوق بناء السلام التزامه بتقديم مبلغ يصل إلى ٥ ملايين دولار إلى ميانمار.

نيبال - حفز التقدم مع حماية المكاسب خلال مرحلة انتقالية تشهد تحديات

٤٧ - يرمي اتفاق النقاط السبع الذي تضمنه اتفاق السلام الشامل، الذي وقعه القادة السياسيون النيباليون في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، إلى إزالة العقبات الرئيسية أمام عملية السلام. ودعما لتلك العملية، أقر مكتب دعم بناء السلام، في أيار/مايو ٢٠١٢، خطة ثانية للأولويات من أجل نيبال باعتماد قدره ٨ ملايين دولار ترمي إلى إطلاق جولة ثانية من التبرعات المقدمة إلى صندوق الأمم المتحدة للسلام من أجل نيبال. وقد أنشأ وجود الأمم المتحدة في البلد عملية تنافسية لتشجيع التطبيقات الشاملة لعدة ولايات والتطبيقات المشتركة. وتتيح النواتج الثمانية لخطة الأولويات لفترة السنتين، التي تدخل في إطار استراتيجية السلام والتنمية المشتركة بين الأمم المتحدة والجهات المانحة، فرصة للأمم المتحدة لتقديم المساعدة في حل القضايا السياسية الهامة، بما في ذلك التخطيط لتنفيذ إصلاح الأراضي وإعادة الممتلكات؛ وإعادة هيكلة الدولة؛ وإصلاح قطاع الأمن وجهاز الشرطة؛ وتحقيق تحول في نظام العدالة. وتشمل الأولويات الأخرى التي يتعين معالجتها دعم مبادرات الحكومة في خطة العمل الوطنية المتعلقة بقراري مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ومعالجة قضايا المرأة في حالات النزاع، وتنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن الأطفال المتضررين من الصراعات المسلحة.

الصومال - دعم الانتقال السياسي

٤٨ - انتهت المرحلة الانتقالية في الصومال بسلام بتأسيس برلمان اتحادي جديد واختيار رئيس جديد، مما أتاح فرصة سانحة معترفاً بها على نطاق واسع. ففي تموز/يوليه ٢٠١٢، قدم صندوق بناء السلام تمويلاً لسد الفجوات قدره مليون دولار من خلال مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم هذا الانتقال، ومن أجل المساعدة بصفة خاصة في كفالة المشاركة الواسعة لأعضاء الجمعية الدستورية (بنسبة من النساء تبلغ ١٤ في المائة). ويستخدم مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال هذا الدعم أيضاً لمساعدة السلطات على القيام بعمليات تحديد أصحاب المصلحة وإجراء تقييمات سريعة لقطاع الأمن في أجزاء من جنوب وسط الصومال.

٤٩ - عقب ذلك، طلب الرئيس الدعم من الأمم المتحدة لسياسته القائمة على ست دعائم، والتي تركز على سيادة القانون والحكم الرشيد، والانتعاش الاقتصادي، والمصالحة الاجتماعية، والخدمات الأساسية، والعلاقات الدولية، والوحدة الوطنية. وشارك مكتب دعم بناء السلام في الربع الأخير من عام ٢٠١٢ في عملية الاستعراض الاستراتيجي التي أجرتها الأمم المتحدة، والتي حددت المجالات الممكنة لتقديم الدعم لبناء السلام، بما فيها المساعي

الحميدة والدعم السياسي؛ والمشورة المتعلقة بالسياسة العامة لبناء السلام والبرمجة المراعية لظروف النزاع لدعم أولويات الصومال؛ وتنفيذ نهج أكثر استراتيجية في تنمية القدرات الصومالية يتمحور حول اتفاق انتقالي في نهاية المطاف. ومن المتوقع تلقي طلب بشأن الأهلية لصندوق بناء السلام في الربع الأول من عام ٢٠١٣.

جنوب السودان - تفعيل ولاية مجلس الأمن في بناء السلام

٥٠ - يشكل بناء السلام إحدى الأولويات في جنوب السودان. وقد أكد تقييم للهشاشة أجرته الحكومة في الآونة الأخيرة أن دوافع النزاعات تنتج عن مزيج من العوامل، منها التهميش السياسي، وغياب سلطة الدولة في المناطق النائية، وعدم وجود نظام عدالة موثوق به، والتنافس على الموارد الطبيعية، والتوزيع غير العادل للموارد. وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان هي أول بعثة لحفظ السلام تُكلف بإعداد خطة لبناء السلام. وخلال عام ٢٠١٢، ساند مكتب دعم بناء السلام أولويات بناء السلام المذكورة، حيث ساعد البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة على وضع خطة تنفيذية محددة التكاليف لبناء السلام. وتم إعلان أهلية جنوب السودان لصندوق بناء السلام في أيار/مايو.

٥١ - ومن أصل ١٥ أولوية حددتها الحكومة والأمم المتحدة، حدد الشركاء مجالين يمكن دعمهما من قبل صندوق بناء السلام، أولهما تقديم التدريب المهني ودورات محو الأمية لشباب المجتمعات المحلية المتأثرة بارتفاع معدلات عودة السكان من الشمال، والآخر توفير الموارد المائية للاستهلاك البشري والحيواني من أجل المساعدة على تخفيف حدة النزاعات فيما يتعلق بنظام الرعي. وسيستهدف هذان التدخلان المجتمعات المحلية المعرضة للنزاعات والتي تعاني من ضغط كبير، وسيساعدان على الحد من أسباب اندلاع العنف.

أوغندا - الأمم المتحدة تنجح في تحقيق فوائد السلام "بتوحيد الأداء"

٥٢ - في عام ٢٠١٠، خصص صندوق بناء السلام مبلغ ١٤ مليون دولار لدعم خطة الحكومة للسلام والإنعاش والتنمية في شمال أوغندا. وتم توجيه الأموال إلى ثلاثة من برامج الأمم المتحدة المشتركة، هي: (أ) الوصول إلى العدالة واحترام حقوق الإنسان؛ (ب) تعزيز نظم الحماية؛ (ج) الانتعاش الاقتصادي المحلي.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٢، إذ أوشكت الأنشطة على الاكتمال، أجري تقييم مستقل. وعلى العموم، ذكر ذلك التقييم أن خطة الأمم المتحدة لبناء السلام ساعدت على "إدراج بناء السلام من جديد في جدول الأعمال" في أشوليلاند، مع ملكية وطنية قوية. وتركز البرامج المشتركة، التي اعتُبرت ناجحة بصفة عامة، على الوصول إلى العدالة/العدالة الانتقالية،

وقدرات إدارة النزاعات على مستوى المجتمعات المحلية/الأسر المعيشية (بما في ذلك القدرات المتصلة بالأراضي)، والعنف القائم على نوع الجنس، وحماية الطفل، وحقوق الإنسان. ومع ذلك، لوحظت بعض أوجه القصور في جهود تمكين المتضررين من النزاعات من الشباب والنساء ليتصرفوا كعوامل لحفز بناء السلام من خلال برامج تدعم سبل كسب الرزق، مما أدى إلى تدني مستوى أدائهم فيما يتعلق بقدرات بناء السلام. وأشار التقييم إلى أن صندوق بناء السلام أحدث أثرا إيجابيا في عملية البرمجة المشتركة للأمم المتحدة.

اليمن - إعطاء دفعة لانطلاق الحوار الوطني

٥٤ - في اليمن، قدم صندوق بناء السلام دعما استراتيجيا لتنفيذ اتفاق الانتقال الموقع في الرياض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، بتيسير من مستشاري الخاص في اليمن وبالتعاون وثيق مع مجلس التعاون الخليجي. ففي أول الأمر، أسهم اعتماد عاجل من مرفق الاستجابة الفورية قدره مليون دولار في شباط/فبراير في إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح، مع ارتفاع غير متوقع في نسبة المشاركة التي بلغت ٦٠ في المائة من الناخبين على الرغم من التوترات القائمة. وتمت الموافقة على اعتماد ثانٍ من مرفق الاستجابة الفورية قدره ٢ مليون في تموز/يوليه من أجل إعطاء دفعة لانطلاق عملية الحوار الوطني الشامل. وتحت قيادة مكتب مستشاري الخاص، يجمع هذا المشروع المشترك بين هيئات منظومة الأمم المتحدة من خلال جهود مشتركة بين الوكالات لدعم تنظيم مؤتمر الحوار الوطني والمساعدة على تحقيق مشاركة فعالة للمجتمع المدني، ولا سيما الفئات المهمشة، بما فيها النساء، والأشخاص المرشدين داخليا، والشباب. وقد تمخضت هذه الجهود عن نتائج مشجعة بنجاح تشكيل لجنة تحضيرية شاملة بلغت نسبة النساء فيها ٣٠ في المائة. وبناء على طلب من حكومة اليمن، يقوم مكتب دعم بناء السلام باستكشاف إمكانية توفير دعم طويل الأجل.

رابعا - النتائج التي تحققت في عام ٢٠١٢ حسب نتائج صندوق بناء السلام والمجالات المواضيعية

٥٥ - في تقرير العام الماضي عن صندوق بناء السلام (A/66/659)، قدمت للمرة الأولى بيانات مقارنة بخطة الصندوق لإدارة الأداء لتكون بمثابة خط أساس فيما يتعلق بأداء الأنشطة. وقد لخصت هذه العملية جميع المشاريع الجارية بملاحظة ما إذا كان كل نشاط ماض في مساره السليم لإنجاز النواتج المتفق عليها في وثائق المشروع. وإضافة إلى ذلك، حددت العملية المشاريع التي توافرت أدلة تكميلية عن مساهمتها الناجحة في تحقيق نتائج أعلى لبناء السلام - وهي نتائج توجد صعوبة أكبر في تحقيقها. وقد تكررت هذه العملية في

عام ٢٠١٢. وفي حين تختلف مجموعة المشاريع الجارية، بعد إغلاق بعض المشاريع القديمة وبدء مشاريع جديدة، فإن المنهجية تتيح نظرة أولية على الاتجاهات. ويستخدم التحليل طريقة تثليث مصادر البيانات^(٢).

٥٦ - وإجمالاً، يشير التحليل إلى أن فعالية البرامج تحسنت في عام ٢٠١٢. وتقرر أن ما يقرب من ٨٨ في المائة من مشاريع صندوق بناء السلام ماضية في مسارها السليم (٢٠١١: ٨٠ في المائة)، وأنه تتوفر أدلة تكملية لما يقرب من ٤١ في المائة من المشاريع عن مساهمتها في تحقيق نتائج مستدامة لبناء السلام تعالج عوامل النزاع بصورة سليمة (٢٠١١: ٣٣,٨ في المائة).

ألف - تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام

٥٧ - يكشف التحليل عن تحسن الأداء، خصوصاً في مجالات إصلاح القطاع الأمني وسيادة القانون ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (المجال ذو الأولوية ١) والتعايش السلمي (المجال ذو الأولوية ٢). وفي كل من المجالين، كان أكثر من ٩٠ في المائة من المشاريع في مسارها السليم. وفي كل من المجالين، زادت أيضاً النسبة المئوية للمشاريع التي أشارت أدلة تكملية إلى أنها أسهمت بنجاح في نتائج بناء السلام (انظر الجدول ٣).

٥٨ - وتوجد عدة أسباب محتملة لتحسن الأداء المذكور. فتكوين حافظة المشاريع في عام ٢٠١٢ يختلف عنه في عام ٢٠١١، مع إغلاق بعض المشاريع القديمة المتعثرة. والأهم من ذلك بدرجة جوهرية هو أن الأرقام ينبغي أن تعكس تحسن جودة خطط الأولويات وتحسن نظم الرصد والتقييم، بحيث يمكن الآن تقييم مساهمة صندوق بناء السلام كعامل وراء التحسن بفعالية أكبر.

٥٩ - وفي المجالين ١ و ٢ من المجالات ذات الأولوية، سُجِّل أداءٌ مرتفع لعدد من المبادرات الناجحة والسريعة لمرافق الاستجابة الفورية. فهذه التسهيلات القصيرة الأجل تحدث تأثيراً أسرع وغالباً ما تكون لديها غايات ومنطق أبسط، مما يجعل تقييمها أسهل. ففي غينيا، على

(٢) تثليث مصادر البيانات (٢٠١٢): تقييمات مستقلة للبرامج (٤): أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا وقيرغيزستان؛ استعراض تقني: إصلاح القطاع الأمني؛ تقييمات أداء للحواظ القطرية من جانب موظفين مكتبيين تابعين لصندوق بناء السلام على أساس تقارير مشاريع الوكالات النصف السنوية (٧٦ مشروعاً في ١٧ بلداً) والاستعراض الاستراتيجي لخطة الأولويات من جانب اللجنة التوجيهية المشتركة (غينيا وليبيريا). ومعايير لتحديد حجم حافظة المشاريع الجارية خلال الفترة المشمولة بالتقرير (كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢): ستة أشهر على الأقل من التنفيذ النشط منذ تاريخ أول تحويل من مكتب الصندوق الاستثماري المتعدد الشركاء و/أو إغلاق المشروع.

سبيل المثال، نُفذت عدة من مشاريع البداية السريعة في القطاع الأمني بنجاح وبتنسيق جيد. وأفادت اللجنة التوجيهية المشتركة في غينيا في تقاريرها بتحسين حوكمة قوات الأمن بفضل الدعم المقدم من صندوق بناء السلام للإصلاحات المؤسسية وبفضل البناء على مشاريع نفذت في الأعوام السابقة. وساعدت استجابة صندوق بناء السلام للفرص في الصومال وليبيا واليمن لدعم الانتخابات الانتقالية على إرساء أساس لبناء السلام.

٦٠ - وشهدت أيضا تحسينات في البلدان التي تتلقى دعما من خلال تسهيل إحياء عملية بناء السلام الأطول أجلا. وأصبحت عدة بلدان مدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام تخضع الآن لتقييمات وتتلقى تمويلا إضافيا، وتشير البيانات إلى أن الجودة قد تحسنت في الجولة الثانية.

٦١ - إلا أنه لا يزال هناك عدد كبير من التحديات، وتشير البيانات إلى أن أداء صندوق بناء السلام كان أضعف من حيث المشاركة في استحداث فرص عمل للفئات المستهدفة المتضررة من المخاطر (الشباب والنساء) واستعادة الوظائف الإدارية اللامركزية للكيانات الحكومية، توفير الخدمات العامة. وتنشابه نتائج التقييمات القطرية والاستعراض المواضيعي الخاص بمكتب دعم بناء السلام مع النتائج التي انتهى إليها التقييم ومؤداها أن الأنشطة المنفذة في المجال ذي الأولوية ٣ (الإنعاش الاقتصادي) والمجال ذي الأولوية ٤ (إعادة إنشاء الخدمات الإدارية) ليست في مجملها استراتيجية بالقدر الكافي. ويتعين القيام بمزيد من العمل لربط الأنشطة الاقتصادية الممولة من الصندوق داخل البلد الواحد باستراتيجية أكثر اتساقا تكون مربوطة بنتائج بناء السلام.

الجدول ٣
تحليل اتجاهات الأداء العالمي لصندوق بناء السلام في عام ٢٠١٢

تقييم المجالات ذات الأولوية			
المجالات ذات الأولوية	المجموع	المساهمة في نتائج بناء السلام (نسبة مئوية) عليها (نسبة مئوية)	الأدلة التكميلية عن المسار السليم لإنجاز المساهمة في نتائج المتفق البلدان ذات الأداء القوي
نتائج المجال ذي الأولوية ١	١		
١-١ إصلاح القطاع الأمني	١٠	٥٠	غينيا والصومال
٢-١ سيادة القانون	١١	٥٤,٥	أوغندا وبوروندي وجزر القمر وقيرغيزستان ونيبال
٣-١ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	٧	٤٢,٩	السودان وغينيا ونيبال
الوضع في عام ٢٠١٢	٢٨	٥٠	٨ بلدان
خط الأساس في عام ٢٠١١	٤٨	٣١,٣	
التغير كنسبة مئوية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١		١٨,٧	٢٥,٦
نتائج المجال ذي الأولوية ٢			
١-٢ المصالحة	١٨	٦١,١	جمهورية أفريقيا الوسطى وجزر القمر وسيراليون وغينيا وقيرغيزستان والصومال
٢-٢ موروثات النزاعات	٧	٥٧,١	أوغندا وسيراليون وليبيريا واليمن
الوضع في عام ٢٠١٢	٢٥	٦٠,٠	٩ بلدان
خط الأساس في عام ٢٠١١	٤٥	٤٤,٤	
التغير كنسبة مئوية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١		١٥,٦+	٧,٦+
نتائج المجال ذي الأولوية ٣			
توليد الدخل	٦	١٦,٧	قيرغيزستان
٢-٣ أسباب المعيشة	٦	١٦,٧	جمهورية أفريقيا الوسطى
الوضع في عام ٢٠١٢	١٢	١٦,٧	بلدان
خط الأساس في عام ٢٠١١	٢٦	٢٦,٩	
التغير كنسبة مئوية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١		١٠,٢+	٧,١+
نتائج المجال ذي الأولوية ٤			
١-٤ الإدارة	٦		لا ينطبق
٢-٤ الخدمات العامة	٥		لا ينطبق

تقييم المجالات ذات الأولوية			
المجالات ذات الأولوية	المجموع	الأدلة التكميلية عن	
		المساهمة في نتائج بناء	في المسار السليم لإنجاز
		عليها (نسبة مئوية)	البلدان ذات الأداء القوي
الوضع في عام ٢٠١٢	١١	٥٤,٥	
خط الأساس في عام ٢٠١١	١١	٩٠,٩	
التغير كنسبة مئوية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١		٣٦,٤-	
المجموع الكلي لعام ٢٠١٢	٧٦	٤٠,٨	٨٨,٢
خط الأساس الكلي لعام ٢٠١١	١٣٠	٣٣,٨	٨٠,٠
التغير كنسبة مئوية في الفترة ٢٠١٢-٢٠١١		٧,٠+	٧,٨+

المصدر: تقييمات مكتب دعم بناء السلام/صندوق بناء السلام على أساس التقارير المرحلية وتقارير التقييم للمشاريع، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

باء - الاستعراضات المواضيعية

٦٢ - أجرى مكتب دعم بناء السلام في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ ثلاثة استعراضات مواضيعية (إصلاح القطاع الأمني، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وثمار السلام) حتى يتفهم بوضوح أكبر الممارسات الجيدة ويحدد بشكل أفضل طرق تحسين الدعم المقدم من صندوق بناء السلام. وقد استندت الدراسات جميعها إلى الدراية المكتسبة من المحافل القائمة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بإصلاح القطاع الأمني. وتضمنت أمثلة التوصيات ما يلي:

- ينبغي أن تكون برامج إصلاح القطاع الأمني مندمجة بدرجة أوثق في البرامج الوطنية المتعلقة بحوار بناء السلام الوطني والعدالة والمصالحة (في مقابل الأنشطة التقنية القائمة بذاتها)؛
- ينبغي أن يكون صندوق بناء السلام مستعدا لاستخدام مرونته لدعم برامج إعادة الإدماج عندما لا يتوافر تمويل أكبر لتنفيذ برامج أكثر شمولاً لإعادة الإدماج، باعتباره عاملاً حافزاً وتديراً لسد الفجوات؛
- ينبغي أن يواصل صندوق بناء السلام الاعتراف بقيمة تقديم الخدمات الحكومية في تقديم ثمار السلام، ولكن ينبغي أيضاً أن تركز البرامج بصورة أوثق على بناء السلام،

بالقيام على سبيل المثال بمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية أو تحسين استجابة الحكومة لشواغل المجتمعات المتضررة من النزاع.

خامسا - إدارة صندوق بناء السلام والإشراف عليه

ألف - الفريق الاستشاري

٦٣ - قمت في أوائل عام ٢٠١٢ بتعيين فريق استشاري جديد لصندوق بناء السلام، حدد ثلاثة مواضيع للمتابعة طوال فترة ولايته التي تستغرق عامين، على النحو التالي: (أ) كيفية زيادة الدور التحفيزي للصندوق فيما يقوم به من تمويل، ولا سيما من خلال توثيق العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية؛ (ب) كيفية التحسين المستمر لعمليات الرصد والتقييم والاتصالات للصندوق؛ (ج) أفضل السبل لتحسين الموقع الاستراتيجي للصندوق. وسيركز الفريق الاستشاري على عينة من بلدان محددة لاستكشاف السبل الممكنة لتحسين التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وقد اقترح الفريق بالفعل إدخال تحسينات على نظام التقييم والرصد تنعكس في تنقيح المبادئ التوجيهية لصندوق بناء السلام، وأيد إجراء استعراض مستقل للصندوق مزع تنفيذه في عام ٢٠١٣، ويركز على فعالية استراتيجية الصندوق العالمية، بما في ذلك اختياره للبلدان ذات الأولوية ونموذج الأعمال. ومن المقرر أن يقوم الفريق بزيارة إلى غينيا ونيبال في مطلع عام ٢٠١٣.

باء - تقييم وإدارة فعالية صندوق بناء السلام

٦٤ - أحرز مكتب دعم بناء السلام خلال عام ٢٠١٢ تقدما كبيرا في تحديثه للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالطلبات الموجهة إلى صندوق بناء السلام. وقد استفاد التحديث من المشاورات المهمة التي أجريت مع كيانات الأمم المتحدة في الميدان وفي المقر. وتتضمن التغييرات الأساسية ما يلي: الاستفاضة في شرح الطريقة التي يتعين اتباعها في الطلبات لاقتراح نتائج لبناء السلام من خلال وضع نظريات التغيير لبناء السلام (بما في ذلك التوسع في تحليل النزاعات)؛ وعرض نظم لكفالة توثيق التعاون مع لجنة بناء السلام؛ وإضافة فصل جديد يشرح نظام التقييم والرصد لصندوق بناء السلام ومتطلباته؛ وزيادة التركيز على دور اللجان التوجيهية المشتركة، من خلال توضيح الخيارات المتعلقة بالدعم المقدم للجان، وكذلك بوضع عدد أكبر من نظم المساءلة؛ ووضوح أدوار الأطراف الفاعلة، بما في ذلك مشاركة المجتمع المدني؛ والإشارة إلى مزيد من الخيارات لتحديد موقع الدعم المقدم من صندوق بناء السلام على الصعيد القطري، بسبل تشمل الاستخدام الاختياري للخطط

الموسعة للأولويات، والتعاون مع الجهود الأخرى المبذولة على الصعيد القطري (بما في ذلك مجموعة الدول المهشة السبع والاتفاق الجديد)؛ وما يعنيه الصندوق بعبارة "عامل حفاز"؛ والتوسع في استخدام التخصيص التدريجي للموارد لزيادة ربط التخصيصات بالأداء. وسيستمر التشاور بشأن المبادئ التوجيهية التي ينبغي نشرها في منتصف هذا العام.

التقييم والإبلاغ عن النتائج

٦٥ - لقد أحرز مكتب دعم بناء السلام تقدما كبيرا في مجال التقييمات القطرية والإبلاغ عن النتائج، رغم أنه لا يزال يتعين إنجاز المزيد. ومنذ إجراء التقييم الأول في بوروندي عام ٢٠٠٩، نظم المكتب تسعة تقييمات مستقلة إضافية^(٣)، تضم أكثر من ٥٠ في المائة من الحافظة العالمية للصندوق. ويجري التخطيط لإجراء ١٢ تقييما آخر. ويتم جمع معلومات إضافية ضمن النظام عن طريق زيارات الجهات المانحة والزيارات الميدانية التي يقوم بها فريقا الاستشاري والتقييمات التي تجري على مستوى المشروع. وفي عام ٢٠١٢، عمل المكتب أيضا مع مكتب الصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء لتحسين الإبلاغ. وتصدر التقارير بتواتر أقل (كل ستة أشهر بدلا من كل ثلاثة أشهر) ولكنها تركز أكثر على نتائج بناء السلام. كما قام المكتب في غينيا وليبريا بتجربة الشرط الجديد الذي يلزم اللجان التوجيهية المشتركة بتقديم تقرير سنوي عن الأثر الاستراتيجي للمشاريع الخاضعة لرقابتها. وتتيح مصادر البيانات هذه الأساس للإبلاغ في ضوء خطة إدارة الأداء (انظر الفرع الرابع).

٦٦ - وفي عام ٢٠١٣، سيطلب المكتب إجراء استعراض شامل ومستقل لصندوق بناء السلام. ومع انتهاء خطة العمل الأولى هذا العام وتمشيا مع الشرط المنصوص عليه في الاختصاصات (انظر A/63/818) بإجراء استعراضات دورية، فإن التوقيت مناسب لتوفير المعلومات لإعداد دورة التخطيط المقبلة. ويهدف الاستعراض إلى النظر في فعالية الاستراتيجية العالمية لصندوق بناء السلام، استنادا إلى البيانات التي ينتجها نظام الرصد الحالي للصندوق على الصعيد القطري.

٦٧ - ولتحسين اتصالات الصندوق، يصدر المكتب الآن رسالة إخبارية إلكترونية شهرية. وشهد الاجتماع السنوي لأصحاب المصلحة في صندوق بناء السلام المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ الإصدار الافتتاحي للتقرير السنوي عن الأنشطة الشاملة لمكتب دعم بناء السلام. وخلال عام ٢٠١٣، سيتعاون المكتب بشكل أوثق مع مكتب الصندوق

(٣) أوغندا، وبوروندي، وتيمور - ليشتي (مرفق الاستجابة الفورية)، وجزر القمر، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسري لانكا (مرفق الاستجابة الفورية)، وسيراليون، وغينيا، وغينيا - بيساو، وقيرغيزستان (مجموعة تدابير مرفق الاستجابة الفورية/مختلطة)، ونيبال.

الاستثماني المتعدد الشركاء على إعداد التقرير السنوي الذي يلزم عليه إصداره، بتقديم المزيد من الأمثلة التفصيلية على الأنشطة الموضوعية حسب البلد في شكل أيسر للشركاء.

تمويل عملية اتخاذ القرار وإدارة الحافظة عموماً

٦٨ - يواصل مكتب دعم بناء السلام إعطاء الأولوية لسرعة عملية اتخاذ القرار. ففي ٢٠١٢، أُتخذ أكثر من ٧٠ في المائة من القرارات في غضون ثلاثة أسابيع، وهي السنة الثالثة من التحسين المستمر. وتصبح القرارات بصفة عامة أكثر صرامة، مع تزايد عدد قرارات الموافقة المشروطة بمزيد من العمل في تصميم البرامج.

الميزانية العامة

٦٩ - تمّول ميزانية مكتب دعم بناء السلام اللازمة لإدارة صندوق بناء السلام بالكامل من الموارد الخارجة عن الميزانية، وتمثل ٣ في المائة من تبرعات المانحين. وكانت ميزانية عام ٢٠١٢ تبلغ ٢ ٩٩٨ ٠٦٥ دولاراً، موزعة على النحو التالي: الموظفون، بما في ذلك ٨ وظائف، والخبراء الاستشاريون (٧١ في المائة)؛ وسفر أعضاء الفريق الاستشاري (٤ في المائة)؛ وسفر الموظفين في مهام (٧ في المائة)؛ وتكاليف الإيجار والصيانة (٧ في المائة)؛ والتكاليف الأخرى (٤ في المائة)؛ وإدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة (٧ في المائة). ورغم الاحتفاظ باحتياطي صغير من السنوات المبكرة من تشغيل صندوق بناء السلام، فقد استنفدت هذه الاحتياطات إلى حد كبير. ومن ثم، يخطط المكتب ميزانياته على أساس الإيرادات السنوية الحالية. وبناء على ذلك، فإن خطة التكاليف لعام ٢٠١٣ أقل من خطة عام ٢٠١٢ وتبلغ ٢ ٧٦٩ ٤٤٠ دولاراً مع إلغاء وظيفة واحدة من الفئة الفنية. ويتوقع مزيد من التخفيضات في الوظائف في عام ٢٠١٤.

٧٠ - كما يسعى المكتب إلى حشد مزيد من الموارد الخارجة عن الميزانية لدعم الموظفين من الفئة الفنية. وفي عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣، استفاد الصندوق أو يستفيد من إعاره موظفين من البرنامج الإنمائي ومفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومن تمويل الدعم الفني المقدم من الاتحاد الأوروبي وأستراليا وألمانيا وهولندا.

جيم - إقامة الشراكات

٧١ - يقوم مكتب دعم بناء السلام حالياً بإقامة شراكات من أجل زيادة الطبيعة التحفيزية لاستثمارات الصندوق وتحسين نوعية البرامج التي يدعمها، وحشد الموارد المحدودة المتاحة لمكتب دعم بناء السلام. ويشارك مكتب الدعم، على سبيل المثال، في تنظيم سلسلة حوارات مع البنك الدولي، ومصرف التنمية الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،

والاتحاد الأوروبي، للنظر في الأدوار النسبية والتكميلية لآليات التمويل الانتقالية المختلفة واستكشاف سبل التأزر في أربع حالات خاصة ببلدان معينة. وأبرم مكتب دعم بناء السلام اتفاقات مع التحالف الدولي لبناء السلام ومؤسسة عروة السلام، وفي كلتا الحالتين من أجل تحسين نوعية تصميم البرامج على الصعيد القطري. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لاتفاق مع المركز الأفريقي للحل البناء للنزاعات، دعماً لحلقة عمل إقليمية في عام ٢٠١٣ تركز على نظريات التغيير، وبرمجة عمليات بناء السلام، ورصد وتقييم البرامج القطرية.

سادساً - استنتاجات

٧٢ - يدخل صندوق بناء السلام مرحلة النضج، وقد راكمت مجموعة غنية من التجارب. وفي عام ٢٠١٣، سيجري تقييم هذه التجارب بواسطة دراسات مختلفة، وبصفة أهم من خلال استعراض صندوق بناء السلام لعام ٢٠١٣، وتنفيذ التحسينات عن طريق العديد من الجهود ذات الصلة، بما في ذلك نشر المبادئ التوجيهية المستكملة وزيادة الدعم النظري لتصميم البرامج وتعميق الشراكات. ويجب أن يحدد مكتب دعم بناء السلام أولويات قطرية واضحة لضمان إنجاز عمليات تصميم البرامج القطرية. وستلتم كل هذه الجهود بحلول نهاية السنة، إذ تقترب فترة تنفيذ خطة الأعمال الحالية (٢٠١١-٢٠١٣) من نهايتها ويبدأ صندوق بناء السلام دورة تخطيط جديدة.